دور التصنيع في التمكين الاقتصادى للمرأة دراسة ميدانية

د. دينا محمد السعيد أبوالعلا *

المستخلص

حظى مفهوم التمكين الاقتصادي والاجتماعي باهتمام كبير على مدى العقود الثلاثة الماضية ، ومع ذلك فإن التقدم في تعزيز المساواة بين الجنسين ، وتمكين المرأة اقتصاديًا ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لها بما يتوافق وخطة التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ والتي تهدف إلى زيادة معدلات مشاركة المرأة في عملية التنمية ، والاستفادة من طاقاتها ، وقدراتها على العمل والإنتاج، واستخدم البحث الراهن منهج المسح الاجتماعي ، استعان البحث الراهن بالاستبيان بوصفه أحد الأدوات البحثية المستخدمة في البحث الاجتماعي ، وطبق الاستبيان على عينة قوامها ٢٥٧ من السيدات العاملات بالتصنيع بمحافظة الدقهلية ، والتي أخذت بياناتهم من خلال مديرية التضامن الاجتماعي بالدقهلية ، والحاصلات على برامج التأهيل والتدريب الخاصة بوزارة التضامن الاجتماعي ، والتي تهدف إلى زيادة معدلات التمكين للمرأة المصرية ، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج والتي من أهمها:

- أوضحت نتائج البحث أن التصنيع يمثل أحد أوجه النشاط الاقتصادي التي تهتم بتنمية العنصر البشرى من خلال تأكيد على المشاركة الفعالة لأعضاء المجتمع ، وقد أظهرت النتائج الخاصة بالبحث أن اتجاه المرأة للعمل بالتصنيع قد أسهم في تحسين مستوى معيشتها ، وجعلها قادرة على تحمل مسئوليتها الشخصية ، وانعكس على قدرتها على اتخاذ القرارات الخاصة بها
- كما أوضحت النتائج أن :العوامل المجتمعية والثقافية المرتبطة بفكرة العمل الحر كان لها أثرٌ كبيرٌ على فكرة عمل المرأة بالتصنيع ، وكذلك النظرة للمرأة كونها هي المسئول الأول عن الأعباء المنزلية والأسرية.

الكلمات المفتاحية: دور التصنيع ، تمكين المرأة ، التمكين الإقتصادي

The Role of Industrialization in Economic Empowerment for Women a Field Study

Dr.Dina Mohammed Al-Saeed Abu Al-elaa

Abstract

The concept of economic and social empowerment has received great attention over the past three decades, however progress in promoting gender equality, empowering women economically, and achieving economic independence for them in line with Egypt's 2030 sustainable development plan, which aims to increase women's participation rates in the development process, and benefit The current research used the questionnaire as one of the research tools used in social research, and applied the questionnaire to a sample of 257 women working in manufacturing in Dakahlia Governorate, whose data were taken through the Social Solidarity Directorate in Dakahlia And the women who have obtained the rehabilitation and training programs of the Ministry of Social Solidarity, which aim to increase the rates of empowerment of Egyptian women, and the study reached a number of results, the most important of which are:

- The results of the research showed that industrialization represents one of the aspects of economic activity that is concerned with the development of the human element through an emphasis on the effective participation of members of society. On her ability to make her own decisions
- The results also showed that: Societal and cultural factors related to the idea of self-employment had a great impact on the idea of women working in manufacturing, as well as the perception of women as they are the first responsible for household and family burdens.

key words : The Role of Industrialization,Women Empowerment, Economic Empowerment

◆ أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الآداب - جامعة المنصورة.

مقدمة

حظى مفهوم التمكين الاقتصادى والاجتماعى باهتمام كبير على مدى العقود الثلاثة الماضية ، ومع ذلك فإن التقدم في تعزيز المساواة بين الجنسين ، وتمكين المرأة اقتصاديًا ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادى لها بما يتوافق وخطة التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ والتى تهدف إلى زيادة معدلات مشاركة المرأة في عملية التنمية ، والاستفادة من طاقاتها ، وقدراتها على العمل والإنتاج ، لم يحظِ بما يتناسب ووضع المرأة المصرية ، فعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذى أحرزته مصر في التمكين السياسى للمرأة ، والتقدم في مجالات الصحة والتعليم إلا إن نسب التمكين الاقتصادى للمرأة مازالت ضعيفة ، وهو ما أوضحته الدراسات الخاصة بالبنك الدولى في مصر وتقارير الفجوة الجندرية ، وقد يرجع ذلك إلى النظرة المجتمعية لعمل المرأة خاصة العمل الحر ، كما أن ارتباط المرأة بالأعباء المنزلية والأسرية يلعب دورًا في تشكيل اتجاهاتها نحو العمل بمجال التصنيع ، ومن هذا المنطلق يسعى البحث الراهن إلى إيضاح دور التصنيع في التمكين الاقتصادى للمرأة ، وأثره على الاستقلال الاقتصادى لها ، وتعزيز حقوقها الاقتصادية بما يحقق لها القدرة على تحقيق ذاتها.

إشكالية البحث

يسعى التمكين الاقتصادى للمرأة إلى تساوى التوزيع النسبى لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية ، والتنظيمية ، والمهنية ، والدخل المكتسب والأجور ، حيث تمثل المرأة عنصرًا مهمًا من عناصر التنمية المستدامة ، والتى تعد مشاركا وداعمًا أساسيًا فيها ، ذلك إن تمكين المرأة اقتصاديًا وتقليل الفجوة الجندرية من أهدافها ، وهو ما سعت إليه مصر من خلال خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، وفي إطار ذلك كان عام ٢٠١٧ عام المرأة المصرية ، وعلى الرغم من ذلك إلا إن دراسة البنك الدولى حول تمكين المرأة اقتصاديًا - الذى أجرى بالتعاون مع المجلس القومى للمرأة في مصر- والذى جاءت نتائجه عكس المتوقع ، حيث أوضح التقرير أنه على الرغم من المكاسب التى تحققت على بعض الأصعدة ، ولا سيما التعليم والرعاية الصحية ، ومعدلات البقاء ، والتمكين السياسى ، فإن الفجوة الاقتصادية تظل دون تغيير ، وتؤكد معظم المؤشرات التى تقيس عدم المساواة بين الجنسيين تدنى ترتيب مصر فيما يتعلق بالمشاركة والفرص الاقتصادية للنساء[١] ، و قد حدد منهاج عمل مؤتمر بكين ستة أهداف استراتيجية فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادى للمرأة ، تشمل تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية ، واستقلالها الاقتصادى بما في ذلك حصولها على فرص العمل الملائمة والسيطرة على الموارد الاقتصادية ، وتسهيل سبل وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد والعمالة والأسواق ، والتجارة ، بالإضافة إلى توفير الخدمات التجارية والتدريب ، وسبل الوصول إلى الأسواق والمعلومات والتكنولوجيا ، وأخيرا القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع أشكال التمييز في العمل وتعزيز الموائمة بين مسئوليات العمل والأسرة للنساء والرجال[٢] . ومن ثم يثير البحث الراهن تساؤلا مؤداه ما الدور الذى يؤديه التصنيع لتمكين المرأة اقتصاديًا ، وحصولها على الاستقلال الاقتصادى؟ ، وما مدى تعزيز حقوقها الاقتصادية؟ ، وما خطة الدولة لتوفير سبل الوصول إلى الأسواق والمعلومات والتكنولوجيا؟ ، وما السبل التى توفر الخدمات التجارية والتدريبية للمرأة ؟

أهمية البحث

الأهمية النظرية :

١- على الرغم من حرص مصر الدائم على الاهتمام بقضايا المرأة ، وإدراكها لدورها الفعال في عملية التنمية ، واتخاذها للتدابير والإجراءات التى من شأنها أن تسهم في زيادة معدلات اشتراك المرأة في كل المجالات ، إلا إنه وبحسب التقارير الصادرة من البنك الدولى ، وتقرير الفجوة الجندرية للعام ٢٠١٨ ، فإنها لم تحقق التمكين المطلوب في

المجال الاقتصادى للمرأة ، وما تزال مشاركتها في سوق العمل أدنى من مشاركة الذكور ، وهو ما يحاول البحث الراهن الكشف عن أسبابه وتحديداً في مجال التصنيع .

٢- ركزت الدراسات السابقة والأدبيات التى أطلعت عليها الباحثة ركزت على التمكين الاقتصادى بصفة عامة ، دون تحديد لأحد أوجه النشاط الاقتصادى ، وقد سعى البحث الراهن إلى التركيز على التصنيع بوصفه أحد الأنشطة الاقتصادية التى يمكن من خلالها للمرأة أن تحقق استقلالها الاقتصادى وتحقق ذاتها .

٣- التحقق مما تشير إليه نظرية رأس المال البشري ، والتى تؤكد أهمية الاستثمار البشرى ، انطلاقا من أن الإنسان يُعد القوة الوحيدة التى إذا تم استثمارها أفضل استثمار لتصبح قوة فاعلة وحيوية في صنع التنمية ، وبخاصة أن تنمية المرأة بوصفها طاقة بشرية يمثل أحد أهداف خطة مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

الأهمية التطبيقية :

١- من أجل الكشف عن دور التصنيع في التمكين الاقتصادى للمرأة ، وجب التعرف على أسباب اتجاهها للعمل بالتصنيع ، وأهم الصناعات التى تحرص على العمل بها ، وتأثير عملها بالتصنيع على تحقيق استقلالها الاقتصادى ، ومدى إسهامه في فتح المجال

٢- مدى يحقق التصنيع لأهداف الاستراتيجية الستة التى حددها المؤتمر ، وأهمية ذلك في تحقيق معدلات التنمية المطلوبة .

٣- الكشف عن نوعية الصناعات التى تقبل المرأة على العمل بها ، وهل هى صناعات صغيرة أم متناهية الصغر، والتحقق من دور الدولة في الاهتمام بتمكين المرأة اقتصاديًا.

أهداف البحث

ينطلق البحث الراهن من هدف رئيس مؤداه الكشف عن الدور الذى يؤديه التصنيع لتمكين المرأة اقتصاديًا.

وينبثق عن الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية :

- تحديد أهم العوامل المؤثرة في تمكين المرأة اقتصاديًا في عملية التصنيع .
- رصد أهم الصناعات التى تتجه المرأة إلى العمل بها.
- مدى تحقق المعايير الاستراتيجية التى وضعها مؤتمر بكين لتمكين المرأة اقتصاديًا .

تساؤلات البحث

يحاول البحث الراهن الإجابة عن التساؤلات التالية :

١- ما المتغيرات التى تؤثر في مستوى التمكين الاقتصادى للمرأة في مجتمع البحث ؟

٢- إلى أي مدى يسهم التمكين الاقتصادى للمرأة في تحقيقها لذاتها ؟

٣- هل يسهم الاستقلال الاقتصادى للمرأة في مجال التصنيع في تمكينها اقتصاديًا ؟

مفاهيم البحث

التمكين الاقتصادى للمرأة :

التمكين الاقتصادى هو قدرة النساء والرجال على المشاركة في عملية الإنتاج والاستفادة من عوائدها ، ويسهم التمكين الاقتصادى للمرأة في زيادة إمكانية حصولها على الموارد والفرص الاقتصادية بما في ذلك الوظائف والخدمات المالية ، وغيرها من الأصول الإنتاجية

وتنمية المهارات والمعلومات الوقية ، حيث إن مشاركة المرأة في العملية الاقتصادية وتمكينها بمثابة أمرين أساسيين لتعزيز حقوق المرأة ، كما أنه يسهم في إيجاد مجتمعات قائمة على المساواة والعدالة .[٣]

يعنى التمكين الاقتصادى للمرأة مشاركتها الاقتصادية بوصفهن موظفات أو رائدات أعمال، كما أنه يعنى تعزيز الاستفادة من المهارات والمواهب للمرأة ، ويزيد من التماسك الاجتماعى بصورة جيدة ومشاركة المرأة في الاقتصاد أمرٌ لا غنى عنه لتعزيز الرفاهية على مستوى العالم والحد من الفقر ، ومكافحة عدم المساواة بالإضافة إلى ذلك يزيد الاستقلال الاقتصادى للمرأة من تحررها وقدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بمجالات حيوية في حياتها ، ويعزز وضعها الاقتصادى ، والاجتماعى .[٤]

المفهوم الإجرائى للتمكين الاقتصادى للمرأة :

ينظر البحث الراهن إلى مفهوم التمكين الاقتصادى للمرأة على أنه العملية التى من خلالها يتساوى التوزيع النسبى لكل من الرجل والمرأة في مجال التصنيع ، وتعزيز حقوق المرأة اقتصاديًا ، واستقلالها الاقتصادى من خلال توفير فرص عمل ملائمة والسيطرة على الموارد الاقتصادية ، وتسهيل سبل وصول المرأة إلى سوق العمل من خلال الأنشطة الصناعية المختلفة ، وفتح الأسواق أمام المرأة وتشجعيها على العمل بمجال التصنيع مما يحقق شكلا من أشكال القضاء على التمييز في العمل، وتقليل الفجوة الجندرية بما يتفق والأهداف العامة لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

مفهوم التصنيع :

يعرف التصنيع بأنه ظاهرة اجتماعية تبدو بسيطة في المجتمعات الصغيرة التى تكون فيها الحياة بدائية، أو متخلفة وتظهر في غاية التعقيد في هيكلها ووظيفتها في المجتمعات الكبيرة ذات المدنيات المركبة التى قامت على استخدام الآلات ، واستعمال الوسائل الفنية (التكنولوجية) ، والاعتماد على التسويق الاقتصادي الواسع النطاق واستيعاب أيد عاملة متخصصة ذات مهارات خاصة، واتباع أيديولوجيات محددة، ولما كانت الظواهر الاجتماعية مرتبطة ببعضها أوثق الارتباط، فإن كلا منها تتأثر بالأخرى، وما يحدث فيها من تغير، ولذلك فالتصنيع ذو أثر بالغ في الحياة الاجتماعية .[٥]

وتعيد عمليات التصنيع تشكيل الهيكل الاقتصادي من خلال إعادة النمو المتوازن لفروع الإنتاج ، وتعيد أيضًا تشكيل البناء الاجتماعي من خلال تغيير أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية السائدة ، حيث ظهرت مصاحبات من خلال تقسيم العمل ، وارتفاع مستويات الدخول الاقتصادية ، بأن تميزت ملامح الحياة الحضرية بالفردية والمهارات الشخصية ، التى أصبحت المعيار الأساسي للالتحاق والاستمرار في أداء العمل ، وعلى هذا الأساس فإن استمرارية طموح المصالح الشخصية في مجتمع المدينة جاء على حساب المصالح الجماعية ، التى كانت ترعي شئونها ومصالحها العائلة الممتدة قبل مراحل التغير الصناعي .[٦]

وبحسب تقرير التنمية الصناعية والذى تصدره منظمة "اليونيدو" فإن التصنيع يسهم في تحسين كثير من المؤشرات مثل مؤشر التنمية البشرية ومعدل الفقر ، وعلى الرغم من أن التكنولوجيا والتشغيل الآلي يقومان عمومًا بتحسين شروط العمل للأفراد إلا إن عدد الوظائف قد ينخفض نتيجة لإحلال الآلات محل العمال ، وإحدى النقاط الرئيسية التى يسلط عليها الضوء، فالتكنولوجيات الجديدة أيضًا تولد أسواقا جديدة ، فعلى سبيل المثال فإن صناعة تدوير النفايات مثلا وإعادة التدوير تؤدى إلى تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية ، وتوفير الفرص لاستثمارات جديدة ذات مستوى أعلى من الربحية ، والأمر الأكثر أهمية هو أن التوسع في الصناعات الجديدة ذات الكثافة التكنولوجية يستوعب أولئك العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب استخدام الآلات .[٧]

المفهوم الإجرائى للتصنيع :

ينظر البحث الراهن إلى مفهوم التصنيع على إنه عملية إنتاجية تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة لخطة التنمية المستدامة ، والتى تهدف إلى المشاركة الفعالة لكل أفراد المجتمع ، ومنهم المرأة ؛ مما يسهم في التمكين الاقتصادى للمرأة ويحقق لها الاستقلال الاقتصادى ، ويسهم في القضاء على التفرقة الوظيفية ، وجميع أشكال التمييز في العمل ، كما أنه يفتح أمام المرأة المجال للإسهام في المشاركة بالأسواق والتجارة ، كما يسهم في توفير الخدمات التجارية والتدريب اللازم لتمكين المرأة اقتصاديًا.

نظرية رأس المال البشرى: Human Capital Theory

تدور نظرية رأس المال البشرى حول أهمية التعليم والتعلم والتدريب للأفراد ، حتى يكتسبوا المعارف والمهارات الإنتاجية ، وقد تطور مفهوم رأس المال البشري لأول مرة في عام ١٩٦١ على يد " ثيودور شولتز " الاقتصادي الأمريكي، الذي أكد أهمية اكتساب الأفراد للمعارف والمهارات ، والذى يمثل جزءًا كبيرًا من رأس مال الشركة أو المنظمة التى ينتمي إليها الأفراد، وأصبح مألوفا بينهم ، وفي عام ١٩٦٥ قدم " هارى بيكر " شرحًا مفصلا لهذا المفهوم حيث شاع بين الأفراد وأصبح مألوفا بينهم.[٨]

وأدي الالتفات إلى أهمية مفهوم رأس المال البشري وتراكمه في نهضة المجتمع وتقدمه إلى إعطاء أولوية متقدمة للتنمية البشرية ، كمًا وكيفا وعمقا ، وفي ظل التقدم التكنولوجي الذي يقلل من قيمة الوظائف التى لا تحتاج إلى مهارات عالية ، ويخلق في مقابل ذلك وظائف جديدة ترتكز علي المعرفة وتعمل علي تغيير الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج ، كما يمثل رأس المال البشري المعارف والمهارات والقدرات التى تجعل العنصر البشري قادرًا على أداء واجباته ومسئولياته الوظيفية بكل فاعلية واقتدار.[٩]

وقد أكد شولتز على أهمية زيادة نفقات التعليم والبحث العلمي بالمؤسسات التعليمية والجامعات في الدول النامية ، وذلك رغبت حكوماتها شعوبها في إثراء عملية التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذا كان الاقتصاد في المجتمع يهدف إلى النهوض بمستوي هذا المجتمع ورقي أفراده، فإن النظام التعليمي الذي يُعد هؤلاء الأفراد للحياة في المجتمع يسعي أيضًا إلى تحقيق هذا الهدف، حيث لا يقتصر التخطيط للتنمية الاقتصادية على حجم الموارد المادية فقط، بل يتخطاه إلى التخطيط لإعداد القوى البشرية وتدريبها، ذلك أن الاستثمار في رأس المال البشري يعد استثمارًا في القطاع الداعم لعمليات التنمية الشاملة ودعامة أساسية من دعائمها ، فالقوى العاملة هى العنصر الأساسي لتحقيق التقدم الاقتصادي، ولذلك يجب تأكيد أن العائد من التعليم ليس عائدًا اقتصاديًا فقط ، بل إن هناك آثار أخرى غير مباشرة في الجوانب الاجتماعية المختلفة.[١٠]

ويشير مفهوم "شولتز" في استثمار رأس المال البشرى إلى ضرورة عَدِّ مهارات الفرد شكلاً من أشكال رأس المال، الذي يمكن الاستثمار فيه ، فمن وجهة نظر "شولتز" فإن هذا النوع من الاستثمار قد حقق معدلا للنمو في المجتمعات الغربية عما حققه الاستثمار في رأس المال البشرى ، وذلك لأن الاستثمار في الموارد البشرية يماثل إلى حد بعيد الاستثمار في الموارد المادية، وعليه فإن الأموال التي تنفق على التعليم والتأهيل والتدريب تعد استثمارًا لا استهلاكا[١١].

ويؤكد البعض أهمية الاستثمار البشرى، وذلك انطلاقا من أن الإنسان يُعد القوة الوحيدة التي إذا تم استثمارها أفضل استثمار تصبح قوة فاعلة وحيوية في صنع التنمية ؛ لأن الفرد الذي يمتلك المعارف والجهد العقلاني المنظم يستطيع من خلال قدراته أن يملك فرص الإرادة على سائر الأبنية الأخرى سواء في مراكزها أم توابعها، ولذلك يعد التعليم والتعلم أحد الإطارات الحاكمة لتحقيق التنمية البشرية والبقاء المجتمعي الحضاري[١٢].

فروض نظرية رأس المال البشرى:

و تقوم نظرية رأس المال البشرى على فرضية أساسية وهي أن التعليم والتدريب هما المحركان الأساسيان للاستثمار البشرى ، بل هما معًا شرط أساسي لتحسين القدرة الإنتاجية ، حيث إن التطور الاقتصادي لأي أمة يعتمد على رأس المال البشرى والمادي المخزون، ويمثل الاستثمار البشرى والاستثمار في الأفراد أنفسهم تعزيز الإنتاجية الاقتصادية[١٣] .

كما حدد الدكتور حامد الهادئ في بحثه المعنون ب (الحرفيون بين التكيف مع الفقر وصناعة رأس المال البشري)

الفروض الأساسية لنظرية رأس المال البشري فيما يلى :

١. رشاد الأفراد، فالأفراد يعملون على تنمية قدراتهم بوصفهم منتجين ومستهلكين عن طريق الاستثمار في أنفسهم، وعلى ذلك فالتكوين الرأسمالي سوف يتم عن طريق الأفراد وفي مصلحتهم.

٢. إن مكاسب الأفراد تعتمد على إنتاجيتهم، التي تعتمد بدورها على مستواهم التعليمي وخبرتهم.

٣. إن الموارد البشرية لها أبعاد كمية وكيفية، وأن زيادة النفقات التي تنمي هذه القدرات الكيفية هي التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية المجهود البشري، التي سوف يترتب عليها معدل موجبٌ للعائد.

٤. يمكن تقدير الاستثمار البشري بنفس طريق الاستثمار المادي، أى بواسطة النفقات التي تؤدي إلى إنتاج مثل هذا الاستثمار.

أهم الأنشطة التي تُحسن القدرات البشرية هى الصحة، والتدريب أثناء العمل والتعليم، ويعد التعليم أهم هذه الأنشطة واكثرها صلة بتحسين القدرات البشرية .[١٤]

ويرجع استخدام البحث الراهن لنظرية رأس المال البشرى إلى الأسباب التالية :

١. تقوم نظرية رأس المال على فرضية أساسية ، هى أن التعليم والتدريب محركان أساسيان للاستثمار البشرى ، كما أنهما يمثلان شرطين أساسيين للاستثمار البشرى ، وتحسين مستوى الإنتاجية ، وهو ما يسعى البحث الراهن إلى الكشف عنه من خلال إيضاح العلاقة بين اتجاه المرأة للعمل بالتصنيع ، وتدريبها وتأهيلها ، وانعكاس ذلك على طاقتها الانتاجية ، وفتح المجال لتمكينها اقتصاديًا من خلال التصنيع .

٢. يسعى مفهوم رأس المال البشرى إلى إعطاء أهمية كبرى للتنمية البشرية ، والتى تعد المرأة جزءًا أساسيًا وفاعلا فيها ، والذى يتحقق من خلال القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، والتمكين لها في كافة مجالات الحياة ، ومنها التمكين الاقتصادى .

٣. تنطلق نظرية رأس المال البشرى من فكرة أن التخطيط للتنمية الاقتصادية يهتم بإعداد الكوادر البشرية مثل اهتمامه بتنمية الموارد المادية ، وهو ما يُعد هدفًا أساسيًا يسعى البحث الراهن إلى الكشف عنه من خلال إيضاح الدور الذى تقوم به عملية التصنيع في إعداد المرأة على العمل بالتصنيع ، ورفع قدراتها الانتاجية وتدريبها ، وتأهيلها إلى لسوق العمل

الدراسات السابقة

تعددت البحوث والدراسات السابقة التى تناولت تمكين المرأة ، وبخاصة في مجتمعاتنا العربية ، ومنها :

دراسة بعنوان " التمكين الاقتصادى للمرأة العراقية ، دمج المرأة العراقية في الاقتصاد العراقى"[١٥]، والتى أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى في العراق ، والذى يهدف إلى تناول

الفجوات الرئيسية في المعلومات المحلية والإقليمية بشأن مشاركة المرأة في الاقتصاد العراقي ، واستخدم البرنامج ثلاث طرق بحثية وهي ورشة عمل أجريت بأربيل بالعراق ، أداة التقييم الذاتي لجمع المعلومات عن مختلف تدخلات التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ، دراسة حالة أجريت في عدد من المحافظات العراقية ، والذي أوصى بالتأكيد على ضرورة ضمان استجابة السياسة العراقية ، والأطر القانونية لاحتياجات المرأة في المجتمعات المحلية ، مع التركيز بشكل خاص على النساء الضعيفات .

دراسة بعنوان " التمكين الاقتصادي للمرأة المسلمة في مرشد أباد ببنغال الغربية في الهند " [١٦] والتي تم فيها استخدام (٢٢) مؤشراً في تحليل كمي لأربعة متغيرات ، هي القدرة على الدخول للمصادر الاقتصادية ، والتحكم بالقرارات ، وحرية المرأة ، والوعي السياسي ، وتم أخذ ٩ متغيرات تفسيرية بوصفها متغيرات مستقلة لحساب معدلات التمكين للمرأة ، وقد وجدت الدراسة أن هناك تأثيراً كبيراً لكل من وسائل الإعلام ، وهيكل الأسرة ، وقيادة الأسرة والدخل ، ومدة الزواج ، والعمل ذي الأجر على التمكين الاقتصادي للمرأة المسلمة في منطقة الدراسة ، من خلال الانخراط في العمل .

دراسة بعنوان " التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ودورها في التنمية المستدامة " [١٧] ، والتي هدفت إلى التعرف على مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ودورها في التنمية المستدامة ، وقد أجريت الدراسة على ست مناطق من ريف بغداد ، وطبق الاستبيان على عينة قوامها ٢٧٠ من النساء الريفيات ، وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب المبحوثات قد أشرن إلى أنه أصبح لديهن القدرة على رفع مستوى معيشتهن ورفع مستواهن الاقتصادي ، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى التمكين لدى المرأة قد ارتبط بعديد من المتغيرات مثل الحالة الاجتماعية ، والمستوى التعليمي ، والإعالة ، والحيازة الزراعية ، والمهارات والقدرات الخاصة ، وإدراك المرأة لمكانتها في المجتمع ، والمشاركة الاجتماعية غير الرسمية .

دراسة بعنوان " التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية " [١٨] ، والتي هدفت إلى دراسة التمكين الاقتصادي للمرأة العربية باستخدام البيانات الخاصة بخمس عشر أفريقية وآسيوية ، وقد استعانت الدراسة بالبيانات الخاصة بتقرير الفجوة الجندرية العالمية ، تقارير البنك الدولي ، وتقارير التنمية البشرية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة ، واستطلاعات الرأي السنوية المنشورة من قبل المؤتمر الاقتصادي العالمي ، والتي مثلت عينة الدراسة ، وقد استعانت الدراسة بتقدير مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة ، وتحليل العوامل المؤثرة فيه ، باستخدام نماذج قياسية مناسبة ،وقد قسمت الدول التي أجريت عليها الدراسة على دول مرتفعة الدخل ، ودول متوسطة الدخل ، ودول منخفضة الدخل ، وقد توصلت الدراسة إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة يتفاوت بين الدول حسب مستويات الدخل ، كما تبين أن مؤشر مشاركة المرأة في القوى العاملة يمثل نوعاً من التمكين لها .

دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ، والتي شملت ست دول عربية هي : الجزائر ، ومصر ، وليبيا ، والأردن ، والمغرب ، وتونس ، وصدرت الدراسة ضمن تقرير خاص بالمنظمة ، وهدفت إلى التعرف على تأثير الأطر القانونية والتشريعية على المشاركة الاقتصادية للمرأة ، والتي يمكن من خلالها تقليل الفجوة الجندرية بين الجنسين ، وذلك من خلال برنامج القدرة التنافسية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تطوراً ملحوظاً أحرزته المنطقة نحو تمكين المرأة وتطور الأطر القانونية على نحو تدريجي بها غير أنه من الواضح أيضاً أن تمكين المرأة تمكيناً حقيقياً يتأثر تأثيراً سلبياً بقانون الأسرة وغيره من الأحكام القانونية . [١٩]

دراسة بعنوان " التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بتحقيق الأمن الأسري " [٢٠] استهدفت الدراسة الكشف عن علاقة تمكن المرأة اقتصادياً تجاه أسرتها في الإنفاق والوقوف على علاقة تمكن المرأة اقتصادياً في تحقيق المكانة الاجتماعية لها ولأسرتها ، وكذلك الكشف عن

علاقة تمكن المرأة اقتصاديًا في تحقيق دورها تجاه أبنائها، والكشف عن علاقة تمكن المرأة اقتصاديًا تجاه علاقتها بالزوج ، بالإضافة إلى التعرف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول محاور الدراسة تعزى إلى خصائصهم الشخصية ، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ، واستعانت بالاستبيان ، والذى طبق على عينة قوامها ٤٦٦ ، وكذلك طبق دليل مقابلة على عينة قوامها ١٥ شخصًا من ذوي الوظائف القيادية من النساء ، أما عن أهم النتائج: فكانت إن تمكين المرأة اقتصاديًا يساعد في زيادة دخل الأسرة وتحسين الوضع الاجتماعي للأسرة، كما يساعد في رؤية المرأة لقيمتها الحقيقية ، ويحسن من مكانتها ال، اجتماعية ، ويسهم في إثبات شراكتها المجتمعية ، من خلال تمكين المرأة اقتصاديًا، تستطيع المرأة تحقيق الأمن الأسري ومساعدة الزوج في النفقات ، وتلبية احتياجات الأسرة الأساسية .

دراسة بعنوان تأثير محو الأمية المالية على الاقتصاد النسائى للمرأة الفقيرة في سيريلانكا ، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر محو الأمية المالية على النساء الفقيرات بالريف في سيريلانكا ، وقد أجريت الدراسة على عينة من النساء تنتمى إلى الأسر الأكثر فقرًا ممن يعيشون تحت خط الفقر في ٩ مقاطعات بسيريلانكا ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى ، واستعانت بالاستبيان كأداة لجمع المادة ، والذى طبق على عينة قوامها ٤٢٦ من النساء ، وتوصل البحث إلى أن الأمية المالية تمثل أحد العوائق الهامة التى تحد مكن التمكين الاقتصادى للمرأة ، كما أن الرفاهية المالية تمثل دليل قوة المرأة ، كما قدم البحث بعض المقترحات الخاصة بمحو الأمية المالية للمرأة من أجل تعزيز التمكين الاقتصادى لها .[٣١]

موقع البحث الراهن من الدراسات والبحوث السابقة :

١. أغلب الدراسات السابقة ركزت على التمكين الاقتصادى للمرأة بشكل عام دون تحديد النشاط الاقتصادى الذى تتخصص فيه النساء ، أما عن البحث الراهن فقد ركز على التصنيع بوصفه أحد أوجه النشاط الاقتصادى التى يمكن من خلالها أن تتم عملية التمكين الاقتصادى للمرأة .

٢. تنوعت الدراسات التى تناولت قضية التمكين الاقتصادى للمرأة في أدوات جمع البيانات الحقلية الخاصة بها فقد اعتمد البعض منها على الوثائق والبيانات والتقارير المكتبية مثل التقارير الصادرة عن البنك الدولى ، وتقارير الفجوة الجندرية دون إجراء دراسة حقلية ، والبعض الآخر اعتمد على الدراسة الميدانية الحقلية ،وهو ما ينتمى إليه البحث الراهن كونه اعتمد على الاستبيان بوصفه أداة بحثية لدراسة أثر العمل بالتصنيع فى التمكين الاقتصادى للمرأة .

٣. سعى البحث الراهن إلى التحقق من مدى تطبيق المعايير الاستراتيجية الست التى وضعها منهاج عمل مؤتمر بكين على المرأة المصرية ، ، كما سعى البحث الراهن أيضًا إلى الوقوف على المعوقات التى تحد من التمكين الاقتصادى للمرأة المصرية ، ودور الدولة في دعم المرأة المصرية اقتصاديًا .

ثانيًا الإطار المنهجى للبحث

المنهج المستخدم : استخدم البحث الراهن منهج المسح الاجتماعى .

أدوات البحث : استعان البحث الراهن بالاستبيان بوصفه أحد الأدوات البحثية المستخدمة في البحث الاجتماعى .

العينة : طبق الاستبيان على عينة قوامها ٢٥٧ من السيدات العاملات بالتصنيع بمحافظة الدقهلية ، والتى أخذت بياناتهم من خلال مديرية التضامن الاجتماعى بالدقهلية ، والحاصلات

على برامج التأهيل والتدريب الخاصة بوزارة التضامن الاجتماعى ، والتى تهدف إلى زيادة معدلات التمكين للمرأة المصرية .

مجالات البحث

المجال الجغرافي : تنوع المجال الجغرافي للبحث ، حيث مثل كل من القرية والمدينة بمحافظة الدقهلية .

المجال البشرى : عينة قوامها ٢٥٧ من السيدات العاملات بالتصنيع بمحافظة الدقهلية والحاصلات على برامج تأهيل من وزارة التضامن الاجتماعى .

المجال الزمنى : استغرق المجال الزمنى للبحث حوالى ثلاثة أشهر منذ بداية جمع المادة ، وحتى الانتهاء من كتابة نتائج البحث .

نتائج الدراسة الميدانية :

أولًا : البيانات الأولية للبحث :

جدول رقم (١) توزيع أفراد العينة وفق السن

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
٢٠-٣٠	٧٢	٢٨
٣٠-٤٠	٧٠	٢٧.٢
٤٠-٥٠	٥٥	٢١.٤
٥٠-٦٠	٤٠	١٥.٦
٦٠ فأكثر	٢٠	٧.٨
المجموع	**٢٥٧**	**١٠٠٪**

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق السن وقد جاء فى الترتيب الأول الفئة العمرية ٢٠-٣٠ بنسبة ٢٨٪، وفي الترتيب الثاني جاءت نسبة من هم فى الفئة العمرية ٣٠-٤٠بنسبة ٢٧.٢٪ وفي الترتيب الثالث جاءت نسبة من هم في الفئة العمرية ٤٠-٥٠ بحيث بلغت نسبتهم ٢١.٤٪ ، ويليهم في الترتيب الرابع الفئة العمرية ٥٠-٦٠ والتى كانت نسبتهم ١٥.٦٪ ، في حين جاء في الترتيب الأخير الفئة ٦٠ فأكثر حيث بلغت نسبتهم ٧.٨٪ ، وهو ما يشير إلى أن الفئة العمرية للشباب هى الفئة الأكثر اقبال على العمل بالتصنيع من أجل الحصول على فرصة عمل ، ومحاولة لتحقيق الذات وتحسين مستوى المعيشة .

جدول رقم (٢) توزيع أفراد العينة وفق الحالة الاجتماعية

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية٪
آنسة	٦٠	٢٣.٣
متزوجة	٥٥	٢١.٤
أرملة	٧٥	٢٩.٢
مطلقة	٦٧	٢٦.١
المجموع	**٢٥٧**	**١٠٠٪**

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق الحالة الاجتماعية ففي الترتيب الأول أرملة بنسبة ٢٩.٢٪ وفي الترتيب الثاني مطلقة بنسبة ٢٦.١٪ ، وفي الترتيب الثالث أنسة بنسبة ٢٣.٣٪ وفي الترتيب الرابع متزوجة بنسبة ٢١.٤٪ .

وهو ما يشير إلى أن أعلى نسبة مثلها أفراد العينة كانت من الأرامل مما جعلهم يلجأون للنشاط الاقتصادي لسد احتياجات الأسرة في ظل غياب الزوج.

جدول رقم (٣) توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
تقرأ وتكتب	٤٦	١٧.٩
متوسط	٥٨	٢٢.٦
فوق متوسط	٧٣	٢٨.٤
مؤهل جامعي	٦٠	٢٣.٣
فوق جامعي	٢٠	٧.٨
المجموع	**٢٥٧**	**١٠٠٪**

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي للمبحوثات ، ومن الجدول يتضح أن نسبة من هم فوق متوسط جاءت فى الترتيب الأول حيث بلغت ٢٨.٤٪، وفي الترتيب الثاني جاءت نسبة من هم حصلوا على مؤهل جامعي بنسبة ٢٣.٣٪ ، وفي الترتيب الثالث جاءت نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط حيث بلغت ٢٢.٦٪ وفي الترتيب الرابع جاءت نسبة من هن تقرأ وتكتب وبلغت ٨.٢٪ وفي الترتيب الأخير جاءت نسبة الحاصلات على مؤهل فوق جامعي بنسبة ٧.٨٪.

الأمر الذى يشير إلى تنوع المستوى التعليمى للمبحوثات وهو ما يوضح تغير اتجاهات وثقافتهن نحو أهمية العمل الحر والاستقلال الاقتصادى بما يتيح لهن فرص فى العمل والانتاج ومن ثم تحقيق الذات

جدول رقم (٤) توزيع أفراد العينة وفق الدخل

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
٥٠٠ – ١٠٠٠	٤٠	١٥.٦
١٠٠٠– ١٥٠٠	٣٧	١٤.٤
١٥٠٠ – ٢٠٠٠	٧٠	٢٧.٢
٢٠٠٠ – ٢٥٠٠	١٠٠	٣٨.٩
٢٥٠٠ فـــأكثر	١٠	٣.٩
المجموع	٢٥٧	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع افراد العينة وفق الدخل ، ففي الترتيب الأول٢٠٠٠ – ٢٥٠٠ بنسبة ٣٨.٩٪ ، وفي الترتيب الثاني١٥٠٠ – ٢٠٠٠ بنسبة ٢٧.٢٪ ، وفي الترتيب الثالث٥٠٠ – ١٠٠٠ بنسبة ١٥.٦٪ ، وفي الترتيب الرابع١٠٠٠– ١٥٠٠ بنسبة ١٤.٤٪ ، وفي الترتيب الخامس٢٥٠٠ فـــأكثر بنسبة ٣.٩٪.

يتبين مما سبق أن دخل الأسرة من ٢٠٠٠–٢٥٠٠ ، وهو ما يعد متوسطا في الدخل ، ويتفق والحد الأدنى للأجور الذى حددته الدولة .

جدول رقم (٥) توزيع أفراد العينة وفق الإقامة

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
قرية	١٥٧	٦١.١
مدينة	١٠٠	٣٨.٩
المجموع	٢٥٧	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق الإقامة ، ففي الترتيب الأول قرية بنسبة ٦١.١٪ ، وفي الترتيب الثاني مدينة بنسبة ٣٨.٩٪.

يتبين مما سبق أن معظم أفراد العينة يقيمون في القرية التي هي مكتظة بالموارد التي يمكن استغلالها في المشاريع الصغيرة، التى يمثل الاهتمام باستخدام الموارد الذاتية وعدم ارتباطها بالتوزيع الجغرافى أحد أهم خصائصها ، كما أنها تتفق وسياسة الدولة الراهنة التى تسعى إلى تحقيق حياة كريمة للأسر المصرية وبخاصة القرى ، وعودتها لأن تصبح منتجة مرة أخرى

جدول رقم (٦) توزيع أفراد العينة وفق تصنيف المؤسسات لسنة بداية النشاط

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
أقل من سنة	٧٠	٢٧.٢
من سنة الى ٥ سنوات	٨٠	٣١.١
من ٥ الى ١٠ سنوات أكثر	٦٧	٢٦.١
من ١٠ سنوات فأكثر	٤٠	١٥.٦
المجموع	٢٥٧	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد العينة بحسب تصنيف المؤسسات وفق العمر (سنة بداية النشاط) ، وقد جاء في الترتيب الأول نسبة من يمتلكن مشروع خاصة بهم من سنة الى ٥ سنوات وكانت ٣١.١٪ ، وفي الترتيب الثاني جاءت نسبة من هم أقل من سنة وبلغت ٢٧.٢٪ ، وفي الترتيب الثالث من ٥ الى ١٠ سنوات أكثر بنسبة ٢٦.١٪ ، وفي الترتيب الرابع من ١٠ سنوات فأكثر بنسبة ١٥.٦٪ .

يتبين مما سبق أن بداية النشاط لأفراد العينة من سنة إلى ٥ سنوات حيث اتجه مؤخراً معظم النساء إلى فكرة المشروعات الصغيرة والعمل بالتصنيع، التي لا تتطلب إمكانيات عالية أو أماكن كبيرة ، ولكن يمكن أن تكون في المنزل والتى من شأنها أن تسهم بشكل كبير في زيادة دخل الأسرة وتوفير مستوى معيشى أفضل لها .

جدول رقم (٧) توزيع أفراد العينة وفق دور أفراد العينة في نشاطهم الاقتصادي

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
مؤسس المشروع	٦٥	٢٥.٣
مالك المشروع	١٥٧	٦١.١
عضو مشارك	٣٥	١٣.٦
المجموع	٢٥٧	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق دور أفراد العينة في نشاطهم الاقتصادي ، ففي الترتيب الأول مالك المشروع بنسبة ٦١.١٪ ، وفي الترتيب الثاني مؤسس المشروع بنسبة ٢٥.٣٪ وفي الترتيب الثالث عضو مشارك بنسبة ١٣.٦٪.

يتبين مما سبق أن معظم الممثلين لدور أفراد العينة أنهم مالكون للمشروع ، حيث أنها تمثل لغالبيتهن مصدر رزق للأسرة ، و أنهن اتجهن نحو امتلاك مشروع لزيادة دخلهن، وتحسين مستوى المعيشة ، وسد احتياجات الأسرة .

ثانيًا: أهمية التصنيع بالنسبة إلى المرأة:

جدول رقم (٨) توزيع أفراد العينة وفق طريقة تعرفهن على فكرة نشاطهن الاقتصادي

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
من الضمان الاجتماعي	٦٠	٢٧.٣
من الأقارب والأصدقاء	٦٥	٢٩.٥
من وسائل التواصل الاجتماعى	٤٥	٢٠.٥
من المعارض المختلفة	٥٠	٢٢.٧
المجموع	٢٥٧	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق طريقة تعرفهن على فكرة نشاطهن الاقتصادي ، وقد جاء في الترتيب الأول من الأقارب والأصدقاء بنسبة ٢٩.٥٪ ، وفي الترتيب الثاني من الضمان الاجتماعي بنسبة ٢٧.٣٪ ، و جاء في الترتيب الثالث من المعارض المختلفة بنسبة ٢٢.٧٪، وفي الترتيب الرابع من وسائل التواصل الاجتماعى بنسبة ٢٠.٥٪ .

يتبين مما سبق إن أعلى نسبة من أفراد العينة تعرفن على فكرة نشاطهم من خلال الأصدقاء والأقارب ، حيث إن معظم السيدات اتجهن إلى الأنشطة الاقتصادية لزيادة دخلهن ، وتحسين مستواهن المعيشي .

جدول رقم (٩) توزيع أفراد العينة وفق حصولهن على تدريب للعمل بالتصنيع

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
نعم	٢٠٠	٧٧.٨
لا	٥٧	٢٢.٢
المجموع	٢٧٥	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق حصولهن على تدريب يؤهلهن للعمل بالتصنيع من عدمه ، وقد اتضح من الجدول أن نسبة من أجابوا بنعم جاءت في الترتيب الأول بنسبة ٧٧.٨٪ ، وفي الترتيب الثاني جاءت نسبة من أجابوا بلا بنسبة ٢٢.٢٪، الأمر الذى يشير إلى أهمية عنصر التدريب والتأهيل للمرأة حتى تستطيع العمل بالتصنيع ، حيث مثله أغلب المبحوثات ، وهو ما أكده إعلان بكين ، حيث أكد أهمية توفير الخدمات التجارية والتدريب للمرأة من أجل حصولها على استقلالها الاقتصادى ، كما يتفق والتوجه النظرى للدراسة حيث تؤكد نظرية رأس المال البشرى أهمية التدريب والتعليم ، وبخاصة آراء شولتز .

جدول رقم (١٠) توزيع أفراد العينة وفق أماكن حصولهن على تدريب للعمل بالتصنيع

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية٪
وزارة التضامن الاجتماعى	١٠٠	٥٠
الأسر المنتجة	٣٠	١٥
أحد الجمعيات الأهلية	٢٠	١٠
الوحدة المحلية	١٥	٧.٥
برامج على الإنترنت	٣٥	١٧.٥
المجموع	٢٠٠	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق أماكن حصولهن على تدريب للعمل بالتصنيع ، وجاء في الترتيب الأول وزارة التضامن بنسبة ٥٠٪ ، وفي الترتيب الثانى بفارق كبير برامج على الإنترنت بنسبة ١٧.٥٪ ، وجاء في الترتيب الثالث الأسر المنتجة بنسبة ١٥٪ ، وفي الترتيب الرابع أحد الجمعيات الأهلية بنسبة ١٠٪ ، وجاءت الوحدة المحلية في الترتيب الأخير بنسبة ٧.٥٪ ، الأمر الذى يشير إلى تعدد الأماكن التى حصلن منها على التدريب كما يشير إلى أهمية البرامج التى وضعتها الدولة ووزارة التضامن في تأهيل وتدريب السيدات وتدريبهن على العمل بالتصنيع ، كما أن منظمات المجتمع المدنى أصبح لها دور بارز في تأهيل وتدريب المرأة وتدريبها على ريادة الأعمال ، أيضًا يتضح من الجدول أهمية دور الأنترنت ، والتعلم عن بعد في عملية تدريب وتأهيلها.

جدول رقم (١١) توزيع أفراد العينة وفق وجود أنشطة اقتصادية خاصة بالمرأة دون غيرها

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
نعم	١٤٧	٥٧.٢
لا	١١٠	٤٢.٨
المجموع	٢٧٥	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق وجود أنشطة اقتصادية خاصة بالمرأة دون غيرها ، وقد اتضح من الجدول أن نسبة من أجابوا بنعم جاءت في الترتيب الأول بنسبة ٥٧.٢٪ ، وفي الترتيب الثاني جاءت نسبة من أجابوا بلا بنسبة ٤٢.٨، الأمر الذى يشير إلى أن هناك بعض الأنشطة الصناعية التي لا يمكن للمرأة مزاولتها حيث يظل احتكارها على الرجال ، وهو ما يظهر وجود تمييز بين الرجل والمرأة في مزاولة الأنشطة الصناعية ، على الرغم من الجهود التى تبذلها الدولة من أجل النهوض بالصناعات ، ودخول المرأة مجال التصنيع.

جدول رقم (١٢) توزيع أفراد العينة وفق أهم مجالات التصنيع الخاصة بالمرأة (ن=١٤٧)

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	١٣٠	٨٨.٤
صنع المنسوجات والملابس	١٠٥	٧١.٤
دبغ الجلود وتهيئتها ، وصنع حقائب وأحذية	١١١	٧٥.٥
صناعة العطور والمنظفات	٩٦	٦٥.٣
صناعة الورق ومنتجات الكارتون	٦٩	٤٦.٩

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع افراد العينة وفق أهم مجالات التصنيع الخاصة بالمرأة ومن الجدول يتضح أن صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات قد جاءت في الترتيب الأول بنسبة ٨٨.٤٪ ، وجاء في الترتيب الثاني دبغ الجلود وتهيئتها ، وصنع حقائب وأحذية بنسبة ٧٥.٥٪ ، وفي الترتيب الثالث صناعة المنسوجات والملابس بنسبة ٧١.٤٪ ، وفي الترتيب الرابع صناعة العطور والمنظفات بنسبة ٦٥.٣٪ ، وفي الترتيب الخامس والأخير صناعة الورق ومنتجات الكارتون بنسبة ٤٦.٩٪ ، ويتبين مما سبق تنوع الصناعات التى تعمل بها العينة والتى تعتمد في أغلبها على الموهبة ، وتحتاج إلى تأهيل وتدريب حتى يمكن العمل بها ، وبسؤال العينة عن حصولهن على تدريب على الصناعات اللاتى يعملن بها أجبن بأنهن تدربن عليها من خلال الوحدات الخاصة بالمرأة في وزارة التضامن ، وبعض الجمعيات الأهلية .

جدول رقم (١٣) توزيع أفراد العينة وفق أهم مميزات نشاط التصنيع الخاص بالمرأة

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
توفير مستوى معيشى أفضل	٧٠	٢٧.٢
تسهم في تحقيق الذات	٤٧	١٨.٣
توفير فرصة عمل	٩٥	٣٧.٠
المشاركة في تنمية المجتمع	٢٥	٩.١
الاستفادة من قدرات المرأة ومواهبها	٢٠	٧.٨
المجموع	٢٥٧	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق أهم مميزات نشاط التصنيع الخاص بالمرأة ، ومن الجدول يتضح توفير فرصة عمل قد جاءت في الترتيب الأول بنسبة ٣٧٪ ، وجاء في الترتيب الثاني أنها تسهم في توفير مستوى معيشى افضل بنسبة ٢٧.٢٪ ، وجاء في الترتيب الثالث كونها تسهم في تحقيق الذات بنسبة ١٨.٣٪ ، وفي الترتيب الرابع جاءت كونها تساعد المرأة فى المشاركة في تنمية المجتمع بنسبة ٩.١٪ ، وفي الترتيب الخامس جاءت كونها تسهم في الاستفادة من قدرات ومواهب المرأة بنسبة ٧.٨٪، ويتبين مما سبق التصنيع يعد مجالا لتوفير فرص عمل للمرأة ، كما أنها تمثل لهن فرصة في تحقيق الذات وتطويرها ، مما يساعدها فى المشاركة في تنمية المجتمع ، وبالتالى تجعلها عنصراً فاعلاً في المجتمع .

جدول رقم (١٤) توزيع أفراد العينة وفق وجود مشكلات التى واجهت أفراد العينة عند إقامة نشاطهم الاقتصادي

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
نعم	١٦٣	٦٣.٤
لا	٩٤	٣٦.٦
المجموع	٢٥٧	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق وجود مشكلات تواجه أفراد العينة عند إقامة نشاطهم الاقتصادي ،حيث أفادت معظم المبحوثات بمواجهتهن مشكلات عند إقامة نشاطهن ، ومن ثم أجبن بنعم ، فى حين ذهبت الأقلية إلى الإفادة بلا وعليه جاء فى الترتيب الأول نسبة من أجابن بنعم ٦٣.٤٪ ، وفي الترتيب الثاني جاءت نسبة من أجابن بلا ٣٦.٦٪، وقد أوضحت العينة أن تلك المشكلات تمثلت في سيطرة فكرة أن العمل الحر لا يناسب المرأة وأنَّ الأفضل منه العمل في القطاع الحكومى ، لذلك الأعباء والضغوط الأسرية التى تتحملها المرأة مثل تربية الأبناء وتنشئتهم ، والعادات والتقاليد المرتبطة بفكرة عمل المرأة ، كما مثلت مشكلة التسويق أحد المشكلات المهمة لهن .

جدول رقم (١٥)

توزيع أفراد العينة وفق نوع المشكلات التي واجهتها أفراد العينة عند إقامة نشاطهم الاقتصادي(ن=١٦٣)

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
مشكلة التمويل	١٢٦	٧٧.٣
قلة الخبرة والتدريب	٩٣	٥٧.١
التسويق	١٠٦	٦٥.٠
نظرة المجتمع لعمل المرأة الخاص	١١٦	٧١.٢
الالتزامات العائلية	٩٧	٥٩.٥

تمثل بيانات الجدول توزيع أفراد العينة وفق نوع المشكلات التي واجهتها أفراد العينة عند إقامة نشاطهم الاقتصادي ، ففي الترتيب الأول جاءت مشكلات تتعلق بالتمويل بنسبة ٧٧.٣٪ ،وجاء في الترتيب الثانى نظرة المجتمع لعمل المرأة الخاصة وتحديداً بالتصنيع وبلغت نسبته ٧١.٢٪ ، في حين جاء في الترتيب الثالث مشكلة تسويق المنتجات والتى بلغت ٦٥٪ ، وجاءت الالتزامات العائلية في الترتيب الرابع بنسبة ٥٩.٥٪ ، وجاء في الترتيب الخامس والأخير قلة الخبرة بنسبة ٥٧.١٪ ، ويشير الجدول السابق إلى تنوع المشكلات التى تواجه النساء عند عملهن بالتصنيع وتعددهن ، وأن النظرة المجتمعية لعمل المرأة بالقطاع الخاص أو امتلاكها لمشروعها الخاص ما زالت تتسم بالذكورية ، وأن مجال التصنيع مجال لعمل الرجل أكثر من المرأة ، كما أوضحت

النتائج أن الالتزامات العائلية والأعباء الأسرية للمرأة ما زالت تمثل عائقاً لها ؛ خاصة أنها تلتزم بأدائها بجانب عملها الخاص .

جدول رقم (١٦)

توزيع أفراد العينة وفق دور العادات والتقاليد في محدودية دخول المرأة لمجال التصنيع

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
نعم	١٧٦	٦٨.٥
لا	٨١	٣١.٥
المجموع	٢٥٧	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق دور العادات والتقاليد في دخول المرأة لمجال التصنيع ، وقد أكدت نسبة ٦٨.٥٪ أن العادات والتقاليد تلعب دوراً هاماً فى محدودية إقبال المرأة على العمل الحر عامة والتصنيع بشكل خاص ويمثلهن نسبة من أجابن بنعم ، في حين بلغت نسبة من أجابن بلا ٣١.٥٪ واللاتي يرون أن العادات والتقاليد لا تعيق عملهن بالتصنيع ، الأمر الذي يشير إلى أن العادات والتقاليد والنظرة المجتمعية للمرأة واستقلالها الاقتصادي مازالت تمثل عائقا لتمكين المرأة اقتصاديًا في مجال التصنيع ، وبخاصة وأن أغلب العينة يقيمن بالقرية أى من الريفيات .

جدول رقم (١٧)

توزيع أفراد العينة وفق العادات والتقاليد المؤثرة في تمكين المرأة(ن=١٧٦)

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي	١٦٨	٩٥.٥
تهميش قضايا مكانة المرأة في وسائل الإعلام	١٤٦	٨٣.٠
نسبة الأمية العالية بين النساء	١٢٦	٧١.٦
النظام الأبوي الذى يقوم على سيطرة الرجال	١١٠	٦٢.٥
انحسار دور المرأة في الأعمال المنزلية والوظائف التقليدية النسائية	١١٥	٦٥.٣
الثقافة الذكورية المرسخة من قنوات التأثير في المجتمع المتمثلة فى الإعلام والمناهج التعليمية	١٢١	٦٨.٨

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق العادات والتقاليد المؤثرة في تمكين المرأة ، ففي الترتيب الأول جاء عدم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي بنسبة ٩٥.٥٪ ، وفي الترتيب الثاني تهميش قضايا مكانة المرأة في وسائل الإعلام بنسبة ٨٣.٠٪ ، وفي الترتيب الثالث جاءت نسبة الأمية العالية بين النساء بنسبة ٧١.٦٪ ، وفي الترتيب الرابع الثقافة الذكورية المرسخة من قنوات التأثير في المجتمع من إعلام ومناهج تعلمية بنسبة٦٨.٨٪ وفي الترتيب الخامس انحسار دور المرأة في الأعمال المنزلية والوظائف التقليدية النسائية بنسبة ٦٢.٥٪ ، وفي الترتيب السادس النظام الأبوي الذى يقوم على سيطرة الرجال بنسبة ٦٥.٣٪.

يتبين مما سبق أن السبب الرئيس وراء انخفاض معدلات المشاركة النسائية في عملية التصنيع يرجع في أغلبه إلى أسباب اجتماعية وثقافية ، تتمثل غالبا فى تلك النظرة المجتمعية للمرأة وسيطرة الفكر الذكورى على المجتمع بخاصة في القرية ، والنظرة التقليدية للمرأة وعملها ووظيفتها المجتمعية من حيث كونها أماً ، ويجب عليها رعاية أسرتها وأبنائها ، كما أسهم الإعلام والدراما في ترسيخ تلك الفكرة النمطية عن المرأة ، وعملها ، ووظائفها في المجتمع.

جدول رقم (١٨)

توزيع أفراد العينة وفق الوسائل المناسبة لعلاج معوقات عمل المرأة بالتصنيع

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار	٤٥	١٧.٥
إسهام وزارة التضامن في تدريب العاملات بالتصنيع	٣٧	١٤.٤
تقديم خدمات استشارية وتدريبية خاصة للمرأة	٤٠	١٥.٦
اعفاء المشروعات الصغيرة للمرأة من الضرائب في السنوات الاولى	٥٠	١٩.٥
تقديم تسهيلات وحوافز مالية للمرأة لدعم مشروعها الصغير	٥٥	٢١.٤
تنمية مهارات التسويق لدى العاملات بالتصنيع	٣٠	١١.٧
المجموع	٢٥٧	١٠٠٪

توضح بيانات الجدول السابق توزيع افراد العينة وفق الوسائل المناسبة لعلاج معوقات عمل المرأة بالتصنيع ، حيث جاء في الترتيب الأول تقديم تسهيلات وحوافز مالية للمرأة لدعم مشروعها الصغير بنسبة ٢١.٤٪ ، وفي الترتيب الثاني إعفاء المشروعات الصغيرة للمرأة من الضرائب في السنوات الأولى بنسبة ١٩.٥٪ ، وفي الترتيب الثالث تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار بنسبة ١٧.٥٪ ، وفي الترتيب الرابع تقديم خدمات استشارية وتدريبية خاصة للمرأة بنسبة١٥.٦٪ ، وفي الترتيب الخامس إسهام وزارة التضامن في تدريب العاملات بالتصنيع ١٤.٤٪ ، وفي الترتيب السادس تنمية مهارات التسويق لدى العاملات بالتصنيع بنسبة ١١.٧٪ ، يتبين مما سبق أن الحكومة اتخذت خلال السنوات الأخيرة عدداً من الإجراءات الجادة لتشجيع قطاع التصنيع للمرأة ، تميزت هذه الإجراءات بشمولها مختلف الجوانب الداعمة لبيئة عمل تلك المشروعات؛ سواء في الجانب التمويلي أم الجانب التشريعي والمؤسسى، بالإضافة إلى توفير الخدمات غير المالية وريادة الأعمال .

ثالثًا: دور التصنيع في التمكين الاقتصادي للمرأة:

جدول رقم (١٩)

توزيع أفراد العينة وفق مساهمة التصنيع في تمكين المرأة اقتصاديا

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
تحمل المسئولية الذاتية	٤٠	١٥.٦
تحمل اتخاذ القرار اعتماداً على النفس	٣٧	١٤.٤
تهدف إلى دفع عجلة الإنتاج وتحسين مستوى معيشة المرأة	٥٥	٢١.٤
يساعد العمل فى تحقيق طموح المرأة	٥٠	١٩.٥
تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية	٤٥	١٧.٥
التحول من فرد مستهلك إلى فرد منتج	٣٠	١١.٧
المجموع	٢٥٧	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق دور التصنيع في تمكين المرأة اقتصاديًا ، ففي الترتيب الأول جاء متغير أنها تهدف إلى دفع عجلة الإنتاج وتحسين مستوى معيشة المرأة بنسبة ٢١.٤٪ ، وفي الترتيب الثاني يساعد العمل فى تحقيق طموح المرأة بنسبة ١٩.٥٪ ، وفي الترتيب الثالث تمكين المرأة من المشاركة في عملية التنمية الاجتماعية بنسبة ١٧.٥٪ ، وفي الترتيب الرابع تحمل المسئولية الذاتية بنسبة١٥.٦٪ وفي الترتيب الخامس تحمل اتخاذ القرار اعتمادا على النفس بنسبة ١٤.٤٪ ، وفي الترتيب السادس التحول من فرد مستهلك إلى فرد منتج بنسبة ١١.٧٪، مما يمكن القول معه إن عمل المرأة بالتصنيع من شأنه أن يزيد من تحملها للمسئولية الذاتية ، ويجعلها قادرة على اتخاذ قراراتها الخاصة ، والذى من شأنه أن يزيد من معدلات التنمية وتحسين مستوى معيشتهن ، كما أنه يحولها من فرد مستهلك إلى فرد منتج ، وهو ما يتوافق وخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

جدول رقم (٢٠)

توزيع أفراد العينة وفق وجود تمييز بين الرجل والمرأة في العمل والأجور

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
نعم	-	-
لا	٢٥٧	١٠٠
المجموع	٢٥٧	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق وجود تمييز بين الرجل والمرأة في العمل والأجور ، ومن الجدول يتضح أن جميعهم أشار إلى عدمِ وجودِ تمييز بين الرجال والنساء في الأجور ، وأن الدولة تكفل للمرأة جميع حقوقها بوصفها فردا منتجا داخل المجتمع دون نظر إلى نوع أو جنس.

جدول رقم (٢١)
توزيع أفراد العينة وفق حصولهن على حقوقهن الاقتصادية

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية٪
نعم	٢٢٠	٨٥
لا	٣٧	١٥
المجموع	٢٥٧	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق حصولهن على حقوقهن الاقتصادية ، ومن الجدول يتضح أن أغلبية المبحوثات أفادن بحصولهن على حقوقهن الاقتصادية ، بينما الأقلية أشارت إلى عكس ذلك ، وبناءً عليه مثلت نسبة من أجابن بنعم الترتيب الأول وبلغت ٨٥٪ ، في حين جاءت نسبة من أجابن بلا ١٥٪ ، الأمر الذى يشير إلى أن عينة البحث تمتلك كافة الحقوق الاقتصادية التى تجعلها قادرة على إدارة عملها ، ومؤهلة له دون تدخل من أحد ، بما يكفل لها الحق في التصرف في أموالها ، وتحقيق ذاتها .

جدول رقم (٢٢)
توزيع أفراد العينة وفق دور التصنيع في تحسين المستوى الاقتصادي للمرأة

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية٪
الحياة قد تغيرت إلى الأفضل	٤٩	٢٧.٢
ساعدني في تغيير نظرتى عن نفسي	٤٠	٢٢.٢
ساعدنى في توفير احتياجات أسرتي	٤٤	٢٤.٤
الدخل ساعدني في الادخار	٤٧	٢٦.١
المجموع	٢٥٧	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق دور التصنيع في تحسين المستوى الاقتصادي للمرأة ، حيث جاء في الترتيب الأول أن الحياة قد تغيرت إلى الأفضل بنسبة ٢٧.٢٪ ، وجاء في الترتيب الثاني أن الدخل ساعدني في الادخار بنسبة ٢٦.١٪ ، وفي الترتيب الثالث العمل في التصنيع ساعدنى في توفير احتياجات أسرتي بنسبة ٢٤.٤٪ ، وفي الترتيب الرابع جاءت نسبة من يرون أن العمل بالتصنيع قد ساعدني في تغيير نظرتى عن نفسى بنسبة ٢٢.٢٪، الأمر الذي يشير إلى أن العمل بالتصنيع قد شكل نشاطا اقتصاديًا مهمًا لأفراد العينة أسهم في تعديل نظرتهن إلى أنفسهن ، وتوفير نمط حياة أفضل لهن ولأسرهن ، كما ساعدهم فى الادخار ، الأمر الذي يمكن معه القول إن تمكين المرأة اقتصاديًا من خلال التصنيع يسهم في تحسين مستوى معيشتهن ، وخلق فرص أفضل للحياة .

جدول رقم (٢٣)
توزيع أفراد العينة وفق دور سياسات الدولة في تعزيز حقوق المرأة اقتصاديًا

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية٪
توفير سبل الوصول إلى معلومات والأسواق.	٧٠	٢٧.٢
توفير الخدمات التجارية والتدريبية للمرأة.	٦٠	٢٣.٣
فتح الأسواق أمام منتجات المرأة	٤٢	١٦.٣
إقامة المعارض المختلفة لتسويق للمنتجات.	٥٥	٢١.٤
عمل البرامج الخاصة بتأهيل وتدريب المرأة وتدريبها.	٣٠	١١.٧
المجموع	٢٥٧	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق دور سياسات الدولة في تعزيز حقوق المرأة اقتصاديًا ، ومن الجدول يتضح أنه قد جاء في الترتيب الأول توفير سبل الوصول للمعلومات والأسواق بنسبة ٢٧.٢٪ ، وجاء في الترتيب الثانى توفير الخدمات التجارية والتدريبية للمرأة بنسبة ٢٣.٣٪ ، وفي الترتيب الثالث إقامة المعارض المختلفة للتسويق للمنتجات بنسبة ٢١.٤٪ ، وفي الترتيب الرابع فتح الأسواق أمام منتجات المرأة ١٦.٣٪، وفي الترتيب الخامس جاء عمل البرامج الخاصة بتأهيل المرأة وتدريبها بنسبة ١١.٧٪ ، الأمر الذى يشير إلى أن الدولة المصرية في إطار خطة التنمية المستدامة الخاصة بها تسعى إلى توفير السبل المختلفة للتمكين الاقتصادي للمرأة ،من خلال العمل على إيجاد البرامج الخاصة بالتدريب والتأهيل للنساء العاملات بالتصنيع ، وفتح الأسواق المختلفة أمام المنتجات الصناعية الخاصة بهن .

جدول رقم (٢٤)
توزيع أفراد العينة وفق مدى تأثير سياسات الدولة وخطة التنمية في دخول المرأة إلى سوق العمل

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
نعم	١٠٠	٣٨.٩
إلى حد ما	٧٠	٢٧.٢
لا	٨٧	٣٣.٩
المجموع	٢٥٧	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة مدى تأثير سياسات الدولة وخطة التنمية في دخول المرأة إلى سوق العمل ، حيث تقاربت النسب ولم تظهر فروق واسعة بينها ، وجاء في الترتيب الأول نسبة من أجابن بنعم وقد بلغت ٣٨.٩٪ ، وفي الترتيب الثاني جاءت نسبة من أجابن بلا حيث بلغت ٣٣.٩٪ ، وفي الترتيب الثالث جاءت نسبة من أجابوا إلى حد ما بنسبة ٢٧.٢٪، ويتبين مما سبق أن خطة الحكومة المتكاملة تضمنت ٨ برامج فرعية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ألى جانب البرنامج التشريعي الخاص بإصدار تشريع جديد لإصدارها، وفي مقدمتها توفير القروض الميسرة، والذى يهدف إلى زيادة التمويل الموجه إلى هذه المشروعات ، وزيادة رأس المال للصناديق المتخصصة في دعم هذه المشروعات ، والتى ساعدت على زيادة اتجاه المرأة نحو العمل بمجال التصنيع ، ومن ثم تحقيق التكامل الاقتصادى .

جدول رقم (٢٥)
توزيع أفراد العينة وفق دور الدولة بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي وجهاز تنمية المشروعات في تمكين المرأة الاقتصادي(ن=١٠٠)

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
توجيه جهاز تنمية المشروعات وسياساته إلى توفير مختلف أوجه الرعاية للمرأة	٩٤	٩٤.٠
استكشاف القنوات وانتهاج البرامج التي تعزز قدرات المرأة وتنمى مهاراتها	٣٦	٣٦.٠
تشجعها على أن تشارك بفاعلية في أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية	٦١	٦١.٠
التمويل الميسر لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية في الصغر	٦٦	٦٦.٠
التدريب على إدارة المشروعات وبعض الحرف اليدوية والتراثية	٥٦	٥٦.٠
توفير الاستشارات وخدمات الدعم الفني والإداري والتسويقي	٥٠	٥٠.٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق دور الدولة بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي وجهاز تنمية المشروعات في تمكين المرأة الاقتصادي ، ففي الترتيب الأول جاء توجيه جهاز تنمية المشروعات وسياساته إلى توفير مختلف أوجه الرعاية للمرأة بنسبة ٩٤٪ ، وفي الترتيب الثاني التمويل الميسر لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية في الصغر بنسبة ٦٦٪ ، وفي الترتيب الثالث تشجعها على أن تشارك بفاعلية في أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بنسبة ٦١٪ ، وفي الترتيب الرابع التدريب على إدارة المشروعات وبعض الحرف اليدوية والتراثية بنسبة ٥٦٪ ، وفي الترتيب الخامس توفير الاستشارات وخدمات الدعم الفني والإداري والتسويقي بنسبة ٥٠ ٪ ، ومثل الترتيب السادس والأخير استكشاف القنوات وانتهاج البرامج التى تعزز قدرات المرأة وتنمى مهاراتها والتى مثلت ٣٦٪ ، ويتبين مما سبق أن الدولة قطعت شوطا كبيراً في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة ، سواء في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ أو في إطار الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠" ، والتي استهدفت معالجة العوامل المؤثرة فى التمكين الاقتصادي لها، وتنمية قدراتها لتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها في قوة العمل ، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في جميع القطاعات ، بما في ذلك القطاع الخاص وريادة الأعمال .

جدول رقم (٢٦) توزيع أفراد العينة وفق ما يسهم به عمل المرأة بالتصنيع

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
تقدير المرأة لنفسها	٨٠	٤٤.٤
إصرار المرأة والعمل بجدّ للوصول إلى ما تريد	٥٠	٢٧.٨
تحقيق التوازن في علاقاتها مع الآخرين	٦٥	٣٦.١
التغلب على فكرة التمييز بين الرجل والمرأة	٦٢	٣٤.٤
المجموع	٢٥٧	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق ما يسهم به عمل المرأة بالتصنيع ، حيث جاء في الترتيب الأول تقدير المرأة لنفسها بنسبة ٤٤.٤٪ ، وفي الترتيب الثاني تحقيق التوازن في علاقاتها مع الآخرين بنسبة ٣٦.١٪ ، وفي الترتيب الثالث التغلب على فكرة التمييز بين الرجل والمرأة بنسبة ٣٤.٤٪ ، وفي الترتيب الرابع إصرار المرأة والعمل بجدّ للوصول إلى ما تريد بنسبة ٢٧.٨٪ ، الأمر الذى يشير إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة يزيد من قدرتها على النجاح والتقدم اقتصاديًا وامتلاكها الصلاحيات لصنع القرارات الخاصة بها ، واتخاذ إجراءات بشأنها أن تكفل لها حقوقها الاقتصادية بوصفها شخصًا فعالاً في المجتمع .

جدول رقم (٢٧)

توزيع أفراد العينة وفق مؤشرات تمكين المرأة اقتصادياً

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
التغير في نسبة معدلات التوظيف	٤٥	١٧.٥
تقليل الفرق في المرتبات والأجور بين النساء والرجال	٦١	٢٣.٧
ضمان المساواة في القوانين والإجراءات النافذة للتمتع بفرص العمل	٦٥	٢٥.٣
زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة	٤٦	١٧.٩
زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارتها المشروعات	٤٠	١٥.٦
المجموع	٢٥٧	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديًا ، حيث جاء في الترتيب الأول ضمان المساواة في القوانين والإجراءات النافذة للتمتع بفرص العمل بنسبة ٢٥.٣٪ ، وجاء في الترتيب الثاني تقليل الفرق في المرتبات والأجور بين النساء والرجال بنسبة ٢٣.٧٪ ، وجاء في الترتيب الثالث زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة بنسبة ١٧.٩ ٪ ، وجاء في الترتيب الرابع التغير في نسبة معدلات التوظيف بنسبة ١٧.٥٪ ، في حين جاء في الترتيب الخامس زيادة مشاركة المرأة في تنظيم المشروعات وإدارتها بنسبة ١٥.٦٪، ويتبين مما سبق أن الاهتمام بالمرأة وتمكينها من الحصول على حقوقها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يعد في مقدمة أولويات الدولة في هذه المرحلة، وأن خطوات كبيرة أنجزت في مجال تحقيق هذا الهدف، حيث تم تكليف كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها للالتزام بالمساواة الكاملة للمرأة مع الرجل في كافة الحقوق والواجبات ، وتوفير الرعاية والحماية الواجبة لها.

جدول رقم (٢٨)

توزيع أفراد العينة وفق آثار التمكين الاقتصادي على المرأة

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية ٪
ينمي التمكين الاقتصادي للمرأة الشعور بالاستقلال الذاتي	٦٠	٢٣.٣
يساعدها فى ترميم جزء كبير من التشوهات الاجتماعية	٥٥	٢١.٤
يسمح لها بتنمية مهاراتها العلمية والمعرفية	٤٥	١٧.٥
يسمح التمكين الاقتصادي بإعادة صياغة العلاقات والأدوار الاجتماعية مع الآخرين	٤١	١٦.٠
يسمح لها بإعادة ترتيب علاقتها مع المحيط الحيوي الذي تعيش فيه	٥٦	٢١.٨
المجموع	٢٥٧	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول السابق إلى توزيع أفراد العينة وفق آثار التمكين الاقتصادي على المرأة ، وجاء في الترتيب الأول نسبة من يرون أنه ينمي التمكين الاقتصادي للمرأة الشعور بالاستقلال الذاتي حيث بلغت ٢٣.٣٪ ، وفي الترتيب الثاني جاءت نسبة من يرون أنه يسمح لها بإعادة ترتيب علاقتها مع المحيط الحيوي الذي تعيش فيه حيث بلغت ٢١.٨٪ ، وجاء في الترتيب الثالث نسبة من أشاورا إلى أنه يساعدها فى ترميم جزء كبير من التشوهات الاجتماعية بنسبة ٢١.٤ ٪ ، وفي الترتيب الرابع جاءت نسبة من يرون أنه يسمح لها بتنمية مهاراتها العلمية والمعرفية بنسبة ١٧.٥ ٪ ، وجاء في الترتيب الخامس نسبة من يرون أن التمكين الاقتصادي يسمح بإعادة صياغة العلاقات والأدوار الاجتماعية مع الآخرين بنسبة ١٦.٠٪ ، الأمر الذى يتضح معه أن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتحقيق المساواة يعزز فرص النمو الاقتصادي ،ويتيح معدلات نمو أعلى ويقلل من فرص البطالة ، كما أنه يقلل من الفجوة الجندرية بين الذكور والإناث في المجتمع المصري ، وهو ما يتفق وإعلان بكين وخطط التنمية المستدامة الخاصة بمصر ٢٠٣٠.

ملخص لأهم النتائج :

يمكن تحديد أهم النتائج التى توصل إليها البحث فيما يلى :

- **فيما يتعلق بدور التصنيع في التمكين الاقتصادى للمرأة** ، أوضحت نتائج البحث أن التصنيع يمثل أحد أوجه النشاط الاقتصادى التى تهتم بتنمية العنصر البشرى من خلال تأكيد على المشاركة الفعالة لأعضاء المجتمع ، وقد أظهرت النتائج الخاصة بالبحث أن اتجاه المرأة للعمل بالتصنيع قد أسهم في تحسين مستوى معيشتها ، وجعلها قادرة على تحمل مسئوليتها الشخصية ، وانعكس على قدرتها على اتخاذ القرارات الخاصة بها ، كما أنه أسهم في رفع مستوى مشاركة المرأة في التنمية المجتمعية ، حيث أسهم التصنيع في تحويلها من شخص مستهلك إلى شخص منتج ، وهو ما يتفق مع الفروض الأساسية لنظرية رأس المال البشرى ، والتى تؤكد فكرة رشاد الأفراد الذين يعملون على تنمية قدراتهم ومهاراتهم ، سواء أكانوا مستهلكين أم منتجين عن طريق الاستثمار في أنفسهم ، وهو ما تسعى المرأة من خلال عملها بالتصنيع إلى تحقيقه .
- **فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة فى تمكين المرأة اقتصاديًا في مجال التصنيع** ، فقد أوضحت النتائج أن :
- العوامل المجتمعية والثقافية المرتبطة بفكرة العمل الحر كان لها أثرٌ كبيرٌ على فكرة عمل المرأة بالتصنيع ، وكذلك النظرة للمرأة كونها هى المسئول الأول عن الأعباء المنزلية والأسرية ، وبخاصة أن أغلب العينة من الريفيات وكذلك من الأرامل والمطلقات، كما شكلت الأمية أحد الأسباب التى قللت من فرص التمكين الاقتصادى للمرأة.
- أظهرت نتائج البحث أن هناك مشكلات تتعلق بالمرأة نفسها والتى تمثلت في قلة الخبرة لديها للعمل في الصناعة ، ومشكلة التمويل والتي مثلت مشكلة رئيسية بالنسبة إلى عينة البحث، مشكلة تسويق المنتجات ، والتى شكلت تخوفا لديهن من العمل بمجال التصنيع إحدى المشكلات التى تواجه المرأة .
- لعبت وسائل الإعلام دورًا مهمًا في التأثير على التمكين الاقتصادى للمرأة ، وذلك من خلال إظهارها للمرأة في صورة نمطية ، وترسيخ الثقافة الذكورية لدى المجتمع ، وتهميش القضايا الأساسية للمرأة .
- **فيما يتعلق بأهم الصناعات التى تتجه المرأة إلى العمل بها** فلقد أوضحت نتائج البحث أن عينة البحث تتجه إلى الصناعات التى تتعلق بالمهارات وتنمية القدرات الذاتية ، والتى تمثلت في الصناعات الخاصة بالملابس ، وصناعات الجلود ، والصناعات الغذائية والعصائر ، وصناعة العطور والمنظفات ، وصناعة الورق ومنتجات الكارتون ، واللاتي حصلن عليها من خلال التدريب والتأهيل ضمن البرامج الخاصة بوزارة التضامن الاجتماعى ، ومن خلال الجمعيات الأهلية التابعة لها ، والتى تهدف إلى تمكين المرأة اقتصاديًا ، وهو ما يتفق ونظرية رأس المال البشرى التى تركز على أن التعليم والتدريب هما المحركان الأساسيان للاستثمار البشرى ، والمادى المخزون ، حيث يمثل الاستثمار البشرى والاستثمار في الأفراد أنفسهم تعزيزًا للإنتاجية الاقتصادية لهم .
- **فيما يتعلق بمدى تحقق المعايير الاستراتيجية التى وضعها مؤتمر بكين لتمكين المرأة اقتصاديًا**، والتى تضمنت تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية فقد أوضحت نتائج البحث أن :
- عينة الدراسة كان لديها الحرية التامة في اختيار العمل بمجال التصنيع ، واختيار الصناعة التى تعمل بها ، وكذلك كان لها الأحقية في امتلاكه فأغلب العينة مالكات للعمل الخاص بهن .
- الدولة المصرية كانت حريصة على تدريب النساء وتأهيلهن من خلال البرامج الخاصة بوزارة التضامن الاجتماعى - مثل المشروعات متناهية الصغر ، وبرنامج مستورة ، ومراكز خدمة النساء العاملات - والتى تُعنى بتمكين المرأة اقتصاديًا ، كما تهتم أيضًا بفتح الأسواق الخاصة بمنتجات المستفيدات من تلك البرامج بوصفه حلا لمشكلة التسويق التى قد تواجههن .

- نظام العمل والأجور في مصر لا يفرق بين الذكور والإناث ، وهو ما يتفق والمفهوم الإجرائي للبحث ، الذى يؤكد تعزيز حقوق المرأة اقتصاديًا ، وتسهيل سبل وصولها إلى سوق العمل وفتح الأسواق أمامها .

- مساهمة عمل المرأة بالتصنيع في استقلالها الاقتصادى حيث أصبح لديها المورد الاقتصادى الخاص بها ، والذى أسهم في توفير احتياجاتها الشخصية ، وأسهم في توفير فرصة عمل لها ، كما ساعد أيضًا فى جعلها قادرة على تحمل مسئوليتها الشخصية وهو ما أوضحته العينة حيث أشارت إلى أن العمل بالتصنيع خلق لديها فرصة في تغيير نظرتها عن نفسها ، وهو ما يتفق ونظرية رأس المال البشرى التى تؤكد أهمية التعليم والتدريب ، فهما المحركان الأساسيان للاستثمار البشرى بل هما معا شرط لتحسين القدرة الانتاجية ، ذلك أن التطور الاقتصادى لأى أمة يعتمد على رأس المال البشرى.

- فيما يتعلق بمساهمة التمكين الاقتصادى للمرأة في تحقيق ذاتها من خلال عملها بالتصنيع فلقد أظهرت نتائج البحث أن عمل المرأة بالتصنيع وحصولها على دورات تدريبية وتأهيلية قد أسهم في تعديل نظرتها عن نفسها وأعطى لها شكلا من أشكال الاستقلال الاقتصادى، ومن ثم أسهم في تحقيق ذاتها ، وإثبات قدراتها الخاصة وتطويرها .

- تظهر ملامح الفجوة الجندرية بين الذكور والإناث من خلال اقتصار عمل المرأة بالتصنيع على أعمال تتسم بالنمطية ، والتقليدية ، مثل الصناعات الخاصة بالملابس ، والمنتجات الجلدية، والعطور ، والمواد الغذائية ، وعدم توفير التدريب والتأهيل للمرأة في مجالات مختلفة تحتاج إلى إظهار طاقتها الإنتاجية والإبداعية أكثر ، وهو ما يتفق ودراسة البنك الدولى في مصر بالتعاون مع المركز القومى للمرأة عن التمكين الاقتصادى للمرأة ، والتى جاءت نتائجها مع نتائج البحث الراهن ، حيث أشارت إلى أن عمل المرأة بالتصنيع قاصر على صناعات معينة ، ولا تتجه إلى العمل بالصناعات الحديثة أو المتقدمة .

توصيات البحث

يوصى البحث الراهن بما يلى :

العمل على توعية المجتمع بأهمية التصنيع في تنمية الموارد البشرية واكتشاف الخبرات والمهارات ، وذلك من خلال برامج توعوية خاصة بالشباب ، وعرض النماذج الناجحة من الجنسيين فيها وتأكيد أهمية دور المرأة في التصنيع .

تنمية ثقافة العمل الحر لدى المرأة من خلال التعريف ببرامج التأهيل والتدريب التى تتيحها الدولة من خلال الوزارات والهيئات المعنية مثل وزارة التضامن ، والمجلس القومى للمرأة والوحدات الريفية المختلفة .

الاهتمام بمشاركة المرأة في صنع القرارات الاقتصادية واتخاذها ، بما يسمح بتعزيز دورها التنموى والاقتصادى داخل الدولة وبما يتفق وخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وذلك من خلال فتح مراكز تدريب وتأهيل للمرأة فى كافة أنحاء الجمهورية والتعاون المستمر مع الهيئات والمراكز المتخصصة بالدولة كالمركز القومى للمرأة ووزارتى التضامن الاجتماعى والشباب والرياضة ، تفعيل البرامج الخاصة بمحو أمية المرأة والأمية المعلوماتية .

قائمة المراجع

[1] - البنك الدولى ، دراسة عن التمكين الاقتصادى للمرأة ، مايو ٢٠١٨.

[2]- Eman Aqoor, Women EconomicEmpowerment, Ministry of Laboor ,Amman, Jordan, 2015.

[3]- April 2011 , Issues paper Women's Economic Empowerment ,DAC Network on Gender Equality (GENDERNET), p6.

٤ - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، التمكين الاقتصادى للمرأة في بعض الدول العربية ، ترجمة المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، ج.م.ع ، ٢٠١٨، ص ٢٤.

٥- ميشيل مان ، موسوعة العلوم الاجتماعية ، ترجمة عادل مختار الهواري ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ،١٩٩٩، ص ٣٣١.

٦ - محمد عباس ، التصنيع والتحضر ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨، ص ٢٦٣.

٧ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ٢٠١٥ ، تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٦، بعنوان ، دور تكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية لعام ٢٠١٦، لمحة عامة ، فيينا، ٢٠١٦، ص٩.

٨ - مدحت أبوالنصر ، ياسمين مدحت محمد ، التنمية المستدامة للريف مفهومها – أبعادها – مؤشراتها ، المجموعة العربية للنشر والتدريب ، القاهرة ، ٢٠١٧، ص ٢٦.

٩ - سعدون حمود جبير الربيعاوي ، حسين وليد حسين ، رأس المال الفكري ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٥ ، ٨٧-٨٨.

١٠ - أحمد إسماعيل حجي وآخرون، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، التعليم والأسرة والإعلام، دار الفكر العربي ، القاهرة ،٢٠٠٢ ، ص٤١.

[11] -Larriane Conner , Human Resources Devolpment For Devoloping Countries; serves of the Major Theoretical Issues ; In U.N; ESCAP; Human Resowres development in Asia and The Pacific ; Its Social Dimension ,2001, P19.

١٢ - أحمد مجدي حجازي، العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب، دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد، الدار المصرية السعودية، ٢٠٠٥، ص ١٣٤.

13 - Amortyasen,"Resources, Values and development" Cambridge, Haward, Paris, 1995, p122.

١٤ - حامد الهادى، الحرفيون بين التكيف مع الفقر وصناعة رأس المال، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٨٣-٨٤.

١٥ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالعراق ، التمكين الاقتصادى للمرأة ، دمج المرأة في الاقتصاد العراقى ، ٢٠١١.

16 -Kundu , Chakraborty , An Empirical Analysis of Women Empowerment within Muslim Community in Murshidabad , 2012.16

١٧ - نادية كاظم العزاوى ، التمكين الاقتصادى للمرأة الريفية ودورها في التنمية المستدامة " مجلة المخطط والتنمية ، ع٣١، ٢٠١٥.

١٨ - حنان سقف الحيط ، التمكين الاقتصادى للمرأة في الدول العربية ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) ، مجلد ٣٢ (١١) ، ٢٠١٨.

١٩ - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) التمكين الاقتصادى للمرأة فى بعض الدول العربية ، ترجمة منظمة الادارة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، ج.م.ع ، ٢٠١٨.

٢٠ - الهنوف بنت عبدالعزيز الحقيل ، التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالأمن الأسري : دراسة ميدانية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية، رسالة دكتوراه ، ٢٠١٩.

21 - Kumara D.A.T, Ferdous Azam , Siti Khalidah, The Impact of Financial Literacy on Women Economic Empowerment in Developing countries ; A study Among the rural poor women in Sir Lanka , management & science University ,Malaysia , 2019